http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1996) السنة الثامنة - السبت (25) كانون الأول 2010

أصدر إيضاحاً بشأن قانون الانتخابات

بارزاني يؤكد حرص إقليم كردستان على تطوير علاقاته مع بولندا

□ أربيل / المدى

أكد رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني أن بولندا دولة مهمة وقطعت أشواطا طويلة من أجل الحرية وحماية خصوصيتها القومية، وإن رئاستها للاتحاد الأوروبي أعطاها دوراً لكي تقوم به تجاه الشعوب الأخرى.

واستعرض خلال استقباله السفير البولندي لدى العراق ستانسيلاو سمولن ما صاب المسيحيين من أذى جراء العمليات الإرهابية، معبراً بحسب موقع رئاسة الإقليم عن الأسف للعنف الذي لحق بالمسيحيين في مناطق العراق الأخرى.

وأضاف الرئيس بارزاني إن تقدم وتطور العلاقات مع بولندا هي من أولويات حكومة إقليم كردستان، وإن الإقليم مستعد لتقديم أنواع التسهيلات كافة والدعم لهذا الغرض.

من جانبه أعرب السفير البولندي خلال اللقاء، عن سعادته لزيارة إقليم كردستان، مشيراً الى التطور والتقدم الحاصلين في الإقليم بالمجالات كافة.

وأشار السفير البولندي الى مبادرة الرئيس بارزاني التي هي محط إعجاب دول العالم كافة والتي نتج عنها حكومة شراكة وطنية، مؤكداً أن الحكومة البولندية تنظر باحترام الى موقف الرئيس بارزاني في فتح أبواب إقليم كردستان الى المسيحيين والاستقرار الذي تم منحه للمسيحيين في الإقليم.

وفي السياق ذاته استقبل رئيس مجلس وزراء إقليم كردستان الدكتور برهم أحمد صالح في أربيل، السفير البولوني لدى العراق ستانيسنا سمولن.

وتم خلال اللقاء التأكيد على تعزيز وتمتين العلاقات الثنائية بين إقليم كردستان وبولونيا، حيث أكد د. صالح ضرورة توسيع علاقات الإقليم مع جميع دول العالم في إطار الدستور العراقي الدائم، مشددا على أهمية العلاقات مع بولونيا، وخاصة في مجال التعليم العالي والعلاقات الاقتصادية والتجارية.

من جهته، أعرب السفير البولوني عن إعجابه للتطورات الحاصلة في إقليم كردستان، وما يشهده الإقليم من حركة عمرانية واسعة.

وفي محور آخر من اللقاء، بحث الجانبان آخر مستجدات الأوضاع السياسية في العراق وتشكيل الحكومة الاتحادية التي تم الإعلان عنها الثلاثاء.

من جانب آخر أصدر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني إيضاحاً لشعب كردستان وللأحزاب والقوى السياسية، أكد فيه التزام كل مؤسسات الإقليم وبرلمانه بحرية تنظيم التظاهرات، وان القانون الذي أقره برلمان كردستان بشأنها بالأغلبية كان القصد منه تنظيم هذه التظاهرات، وكما هو معمول به في جميع دول العالم.

ودعا كل من له وجهة نظر إزاء أي فقرة من فقرات القانون الى مخاطبة البرلمان بشأنها لمناقشتها على وفق الأسس الديمقراطية.

وقال رئيس الإقليم: بحسب ما جاء من موقع رئاسة الإقليم: بودي أن أوضح في ما يخص قانون تنظيم التظاهرات في إقليم كردستان بأننا تلقينا خلال الفترة الأخيرة عدة طلبات تتحدث عن ضرورة إعادة النظر في بعض فقراته وبنوده، وهنا لابد من القول بأن القانون المذكور قد وردنا لتنظيم التظاهرات في إقليم كردستان وليس لمنعها أو حظرها وقد شهد القانون مناقشات مطولة في قاعة البرلمان وتمت المصادقة عليه بأغلبية الأصوات.. وقد تم إصداره من قبلنا احتراماً للأكثرية.

ودعا بارزاني أي جهة أو أشخاص أو كتلة لها توجهاتها الخاصة إزاء أي بند أو فقرة من القانون الى توجيهها ومناقشتها في برلمان كردستان.

بدوره أوضح برلمان كردستان الى إن قانون تنظيم التظاهرات، الذي أقره ووقعه رئيس إقليم كردستان، قد جرت بشأنه المناقشات في ظروف وأجواء حرة، وتمت المصادقة عليه بأغلبية أصوات أعضاء البرلمان.

وأكد بيان للبرلمان: إن هذا القانون لم يُسن لمنع التظاهرات، كما تتم محاولة إظهاره، وإنما يمنح الحق وفق القانون لجميع الأفراد والأطراف السياسية ومنظمات المجتمع المدني في إقليم كردستان للتعبير عن آرائهم وتوجهاتهم والقيام بالتظاهر بموجب هذا القانون وإيصال حقوقهم ومطالبهم الى الحكومة والجهات ذات العلاقة.

وأشار الى أن التظاهر حق دستوري وينظم وفق القانون ولا يجوز منعه خلافاً لقانون التظاهرات، وإن لوزير الداخلية أيضاً صلاحية منح إجازة القيام بالتظاهر إذا كان على صعيد الإقليم، كما أن لرئيس الوحدة الإدارية صلاحية منح الموافقة للتظاهر في حدود وحدته الإدارية، وفي حال لم يرغب وزير الداخلية أو رئيس الوحدة الإدارية بمنح الموافقة، لأي سبب كان، فإن بإمكان الراغبين في التظاهر ووفق المادة الخامسة من القانون تسجيل شكوى في محكمة تلك المنطقة في مدة أقصاها ثمان وأربعون ساعة، وسيكون قرار المحكمة هو الملزم وليس قرار الوزير أو رئيس الوحدة الإدارية، وفي حال لم يرد الوزير أو رئيس الوحدة الإدارية على طلب التظاهر خلال مدة ثمان وأربعين ساعة، فإن ذلك يعني أنه جرت الموافقة على إجراء التظاهرة، ويحق القيام بالتظاهرة. وشددت رئاسة البرلمان في بيانها على ان التظاهر حق لأي مواطن ساكن في الإقليم، وبأسلوب قانوني، كما أن لأي طرف سياسي أو منظمة من منظمات المجتمع المدني الحرية في القيام بالتظاهر إذا تم الحصول رسمياً على الموافقة، ولا يجوز، لأي سبب كان، إلزام أحد على المشاركة في التظاهرة أو إلزامه على عدم المشاركة فيها، وفي حال قامت الشرطة باستخدام القوة ضد المتظاهرين فإنه سيتم اتخاذ إجراءات قانونية بحقها، وإذا تعرض أي شخص للأذى من قبل الشرطة فسيتم تعويضه وفق المادة الحادية عشرة- الفقرة الثانية.

وطمأنت رئاسة البرلمان شعب كردستان والرأي العام بأن قانون تنظيم التظاهرات في الإقليم قد تم إعداده بصيغة منظمة، وجرت مناقشته والمصادقة عليه من قبل أعضاء برلمان كردستان من منطلق الشعور بالمسؤولية، ووقعه رئيس إقليم كردستان، وإن القانون يراعي كرامة واحترام مواطني كردستان ويؤمن لهم حقهم المشروع في التظاهر، ويهيئ للمتظاهرين جميع الإجراءات لضمان الحق المشروع للفرد في التظاهر وإيصال مطالبه الى الجهات المعنية بحرية ودون أية عوائق، ودون إلحاق الضرر والأذى بالمواطنين في الإقليم ممن لم يشارك في التظاهرة أو من هو قريب من المكان الذي تجرى فيه التظاهرة.

رئاسة إقليم كردستان تؤكد أهمية وحدة الصف

□ أربيل / المدى

دعت رئاسة إقليم كردستان الأطراف والقوى السياسية الكردستانية كافة الى التمسك بوحدة الصف من اجل تحقيق اكبر المكاسب لشعب كردستان، مفندة الادعاءات التي أثارتها بعض وسائل الإعلام بشأن وجود اتفاق بين الإقليم وأطراف عراقية لغرض حرمان حركة التغيير (كوران) من حصولها على حقيبة وزارية في التشكيلة الحكومية الجديدة. وجاء في بيان للرئاسة: عقب انسحاب (التغيير) من ائتلاف الكتل الكردستانية فقد تمت دعوتها الى العودة وضمان حصتها من التشكيلة الجديدة للحكومة العراقية، إلا أنها قد تحفظت ونأت بنفسها عن أي رد على تلك الدعوة، في وقت كنا نطمح ونصر على أن تكون ضمن الائتلاف الكردستاني وتنال حصتها في هذا الإطار، لكنهم أصروا على أن يتفاوضوا بشكل مستقل في بغداد لنيل حصتهم. وأشار البيان الى الرغبة من باب المسؤولية تجاه الشعب الكردي الى أن ينالوا أكثر من حصتهم المقررة، لأن ذلك كان يعني في المحصلة النهائية زيادة وزارة اتحادية أخرى الى حصة إقليم كردستان وتعزيز موقع شعبنا في بغداد، إلا أنهم عندما عزفوا عن وجود حصة لهم في الائتلاف وعجزوا عن تحقيق أي شيء لهم في بغداد فما ذنبنا نحن في توجيه اللوم إلينا؟!

وختم البيان توضيحه بالدعوة الى وحدة الصف قائلاً: إن القضية العادلة لشعب كردستان وحسم القضايا المصيرية التي لم تزل عالقة في بغداد إنما تستوجب وحدة صف القوى والأطراف الكردستانية وتعزيزها.

افتتاح قسم للوقاية الصحية في أربيل

الصحة تستعد لإقامة مؤتمر موسّع في شباط المقبل

□ أربيل / وكالات

افتتح وزير الصحة في حكومة إقليم كردستان الدكتور طاهر هورامي يرافقه المدير العام لدائرة صحة أربيل، المبنى الجديد لقسم الوقاية الصحية في أربيل، الذي خصصت له موازنة خاصة لإنشائه من قبل منظمة اليونيسيف. يضم المبنى طابقين وقاعتين وعدداً من الغرف للتدريب واستراحة الأطباء والعاملين الذين يقيمون في المبنى بهدف التدريب والإعداد للفحوصات والوقاية.

وألقى وزير الصحة بهذه المناسبة كلمة اثنى فيها بحسب موقع حكومة الإقليم على دور اليونيسيف لدعمها الكامل الوزارة في كل المجالات، أشار بعدها الى مهمة دور الأطباء ومنتسبي الصحة لتقديم المزيد من الخدمات الى المواطنين وبمستوى الطموح. وتفقد الوزير والوفد المرافق له بعد ذلك أقسام مبنى الوقاية الصحية. من جانب آخر تستعد وزارة الصحة في حكومة اقليم كردستان، لعقد مؤتمر صحي، في بداية شهر شباط من العام المقبل، من أجل تقييم الواقع الصحي في الإقليم تمهيدا لتلافي السلبيات. وقال وزير الصحة بحكومة الإقليم، طاهر هورامي، لوكالة كردستان للأنباء، ان "الوزارة ستعقد مؤتمرا صحيا في الفترة من الثاني ولغاية الرابع من شهر شباط (فبراير) من العام المقبل، في عاصمة الإقليم أربيل". وأضاف هورامي: ان "الوزارة طلبت من عدة دول أوروبية والدول المجاورة مساعدة إقليم كردستان والتعاون معها في مراجعة نظامها الصحي، بغية النهوض بالقطاع الصحي بالإقليم"، مبينا ان "جميع الاستعدادات الضرورية اتخذت لهذا الغرض، وشكلت عدة لجان خاصة بالمؤتمر". وأشار الى ان "الدعوات وجهت الى خبراء ومختصين في بريطانيا والسويد وأميركا والأردن وإيران وفرنسا وتركيا وعدة دول أخرى، للمشاركة في المؤتمر"، منوها الى ان "الوزارة كانت قد عقدت اتفاقا مع شركتين فرنسية وأخرى أميركية في وقت سابق، لتقييم ومراجعة النظام الصحي بإقليم كردستان، وسيتم خلال المؤتمر استعراض الجوانب السلبية لقطاع الصحة بالإقليم".

التطورات العمرانية ونهضة كردستان في تقرير دولي مصوّر

□ أربيل / AK News

نشر موقع الكتروني دولي، تقريراً صحفياً مصوراً خاصاً عن أوضاع إقليم كردستان العراق، أشار فيه الى التطورات العمرانية التي يشهدها القطاع العمراني في الإقليم، التي تعود غالبيتها الى مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، وتضمن التقرير نشر نحو ١٠٠ صورة خاصة بالموضوع.

وأشار التقرير الذي نشره الموقع الالكتروني الدولي (سكاي سكربير بيج الى ان "٤ ملايين مواطن (يشكلون ٨٠٪ من مجمل سكان الإقليم) يسكنون في مدن إقليم كردستان الرئيسة: دهوك والسليمانية وأربيل، و٥٠٠ مواطن يقطنون الاقضية والنواحي التابعة للإقليم".

ووصف المصدر المشاريع العمرانية والأبراج الموجودة في إقليم كردستان بالمتطورة والعصرية، ولتسليط الضوء عليها، عرض الموقع أكثر من ١٠٠ صورة لآلاف الوحدات السكنية، والأسواق الحديثة، والمتنزهات السياحية، والأماكن العامة والطرق والجسور، وطرق المواصلات، وقد انشئ ٩٠٪ منها بعد عام ٢٠٠٣".

ثم تطرق الموقع الى الخصوصيات، مثل التكاليف، والبنى التحتية، والطاقة، والجوانب البيئية، مبيناً ان المشاريع نفذت بطرق مناسبة.

وتحدث التقرير عن إقليم كردستان الذي يشكل ١٠٪ من مجمل مساحة العراق، ويؤلف مواطنوه ٢٠٪ من مجموع سكان العراق، ويتمتع بوضع امني هادئ ومستقر.

وتمكن إقليم كردستان على مدى ٢٠ عاماً من تقوية أسباب تطوره، في الوقت الذي تعاني مناطق أخرى في العالم من الأزمات الاقتصادية والمالية، إلا ان إقليم كردستان وبفضل مصادره المتعددة يحلم بمستقبل أكثر تقدماً ونماء. بحسب المصدر نفسه.

افتتاح مكتب لمناهضة العنف ضد المرأة في قضاء شيخان بدهوك

□ دهوك- أربيل / وكالات

أعلنت مديرية مناهضة العنف ضد المرأة في محافظة دهوك، عن افتتاح مكاتب لها في أربعة أقضية، فيما يتم التحضير لعقد مؤتمر دولي لمناهضة العنف ضد المرأة في دهوك العام المقبل.

وقال مدير مكتب العنف ضد المرأة في دهوك سامي جلال في حديث لـ"السومرية نيوز"، إنه "تم افتتاح مكتب جديد في قضاء شيخان (نحو ٤٠ كم شرق دهوك) بهدف متابعة القضايا التي تتعلق بممارسة العنف ضد المرأة والأسرة"، لافتاً إلى أنه "تم افتتاح ثلاثة مكاتب أخرى في أقضية: عقرة وعمادية وزاخو، ومن المؤمل فتح مكتب رابع في قضاء بردرش".

وتشير دراسة أجرتها منظمة السلام غير الحكومية بالتعاون مع دائرة الرعاية الاجتماعية في قضاء شيخان، إلى أن نسبة ممارسة العنف ضد المرأة في القضاء بلغت ٦٢٪.

ويضم القضاء التابع لمحافظة نينوى إيزيديين ومسلمين ومسيحيين وقوميات كردية وعربية.

وأضاف جلال أن "المديرية تنسق مع الجهات الحكومية والمنظمات المدنية، بهدف نشر الوعي الاجتماعي والحد من ممارسة العنف، الأمر الذي ساهم في تراجع حالات العنف ضد المرأة في دهوك، مقارنة مع الأعوام الماضية".

وبين جلال أنه "يتم التحضير لعقد مؤتمر دولي لمناهضة العنف ضد المرأة في دهوك العام المقبل، فضلاً عن إقامة عدد من الدورات وورش العمل التأهيلية في المجالات الاجتماعية".

وتشير مصادر مديرية متابعة العنف ضد المرأة في دهوك التابعة لوزارة الداخلية في حكومة إقليم كردستان إلى أنه تم تسجيل خلال العام الماضي ٢٠٠٩، ١٩ حالة قتل وانتحار و٧٥ حالة حرق و٤٨٦ شكوى، في حين شهد عام ٢٠٠٨ تسجيل ٢٣ حالة قتل وانتحار و٥٨ حالة حرق و٣٦٦ شكوى، معتبرة أن ارتفاع نسبة الشكاوى المقدمة من النساء المعنفات مؤشر إيجابي على إدراك المرأة بحقوقها.

من جهتها، قالت الناشطة النسوية خبات إسلام في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "تحسين أوضاع المرأة في المناطق النائية وذات العادات والتقاليد العشائرية بحاجة إلى جهود استثنائية تشمل جوانب اجتماعية واقتصادية ونفسية".

وشددت إسلام على "ضرورة إشراك الجنسين في دورات التوعية التي تقام في تلك المناطق بهدف نشر الوعي الاجتماعي والحد من ممارسة العنف ضد المرأة".

ويشير تقرير صدر عن المديرية العامة لمناهضة العنف ضد المرأة في الإقليم إلى أنه تم تسجيل خلال النصف الأول من العام الحالي مقتل ٥٩ امرأة، و٢٠٧ حالة حرق، و١٠٣٨ شكوى عامة، و٦٧١ حالة تعذيب، و٦٣ حالة اعتداء جنسي، فضلاً عن حالات أخرى تتعلق بالتعذيب.

يذكر أن مديرية متابعة العنف ضد المرأة في دهوك، ٤٦٠ كم شمال بغداد، أسست في عام ٢٠٠٧، وهي إحدى تشكيلات وزارة الداخلية المتخصصة بقضايا العنف ضد المرأة ولها مكاتب في الأقضية التابعة لمحافظة دهوك.

الى ذلك منح مكتب متابعة العنف ضد المرأة في مدينة رانية الاتحاد الإسلامي لأخوات كردستان جائزة تقديرية تثمينا لجهود الأخير في الدفاع عن قضايا المرأة الكردستانية.

وأقيمت مراسيم خاصة بمبنى فرع رانية لمكتب مناهضة العنف ضد المرأة حضرها عدد من العاملين في مكتب متابعة العنف من بينهم المقدم سركوت والرائد حسن المشرف على فرع المكتب وعدد من المنظمات النسوية ووسائل الإعلام المحلية حيث جرى خلالها تكريم فرع رانية للاتحاد الإسلامي لأخوات كردستان تقديراً لبذله الجهود طوال السنوات الماضية في الدفاع عن حقوق المرأة ومناهضته جميع أشكال العنف والتمييز التي تمارس ضد الشريحة النسائية.

من جانبها عبرت مسؤولة فرع رانية للاتحاد الإسلامي لأخوات كردستان (نيكار حمد) كافة عن امتنانها لهذا التكريم، معاهدة على المضي قدما في طريق صيانة حقوق المرأة و الدفاع عن قضاياها.

وزارة الدفاع
المديرية العامة للعقود والمبيعات

إلى / شركة الشويخ للتجارة العامة المحدودة

الموضوع / تبليغ

لمجهولية عنوان شركتكم تقرر تبليغكم بالصحف المحلية لغرض مراجعة الهيئة العامة للضرائب لإجراء التحاسب الضريبي للعقد (٧١) في ١١/٧/ ٢٠٠٥ والخاص بتجهيز وزارتنا بمواد إنشائية وعدد ومواد متنوعة وخلال (١٥) خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر الإعلان وبعكسه سوف تتحملون كافة الإجراءات القانونية.

مع التقدير

المدير العام / وكالة